الاندماج المصـــرفي كآلية لزيادة القدرة التنا فسية - حالة الجزائر-

أ. بوزعــرور عمار +أ. دراوسي مسعود
جامعة سعد دحلب البليدة

مقدمة:

يعد القطاع المالي و المصرفي من أكثر الأنشطةالاقت صادية تأثرا بمظاهر العولمة ، وبخاصة العولمة المالية و التي تتمثل أهم ملامحها في التطورات والتحولات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية ، وفي مقدمتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وازالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تحول دون توسع البنـــوك في أنشـــطتها ، لاسيما في اطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والتي فرضت العديد من الالتزامات على الدول في هذا المجال.

إن العلاقة وطيدة بين العولمة والجهاز المصرفي وتتضح هذه العلاقة من خلال التحديات التي تواجههـــا ، وأهمهـــا التحول نحو البنوك الشا ملةللتوسع في عملية الاندماج المصرفي ، وإعادة هيكلة الخدمات المصرفية وزيادة اتجاه نحو خوصصة البنوك إلى غير ذلك من هذه التحديات.

إن هذه العناصر تعتبر ذات أهمية في زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي بصفة عامة والاندماج المصرفي بصـــفة خاصة. لذلك مداخلتنا هذه تنصب في النقطة الأخيرة والتي من خلالها سوف نتطرق إلى العناصر التالية:

1- مفهوم الاندماج المصرفي
2- شروط الاندماج المصرفي
3- العلاقة بين الاندماج المصرفي والقدرة التنافسية
4- أمثلة في الاندماج المصرفي
5- موقع الجزائر من الاندماج المصرفي

أولا: مفهوم الاندماج المصرفي

يتميز العصر الحاضر بأنه عصر الكيانات الاقتصادية الكبرى ، لذلك يعد الاندماج من أهـــم التحـــولات الـــتي شهدها القطاع المالي والمصرفي عالميا باعتباره أحد المظاهر الأساسية للعولمة ،وأحد التحديات للقطاع المصـــرفي الذي من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية ويدعم القدرة على الاس تخدام المتزايد للتكنولوجيا المتقدمة وما يتولـــد عنها من منتجات مالية ومصرفية مبتكرة .

ان الاندماج المصرفي اصبح يتزايد بشكل كبير نتيجة لمتغيرين اساسين :

1. المتغير المتعلق باتفاقية تحرير الخدمات المصرفية التي تأتي ضمن اتفاقية منظمـــةالتجارة العالميـــة (OMC) ، وهذاالمتغير من شأنه ان يزيد من حدة المنافسة في السق المصرفية العالمية

2. المتغير المتعلق بمعيار كفاية رأس المال بمالايقل عن 8 بالمئة من قيمة الالتزامات المصرفية لاي بنك، ضـــف الى ذلك المتغيرات الاخرى كالتقدم التكنولوجي وتطور المعلوماتية وتكريس ظاهرة التكتلات الاقتصـ ـادية العملاقة مثل الاتحاد الاروبي والنافتا وتكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا

1/1 : التعريف بالاندماج المصرفي

تعددت التعاريف في مجال اقتصاديات البنوك فيما يتعلق بالاندماج المصرفي على " انه اتفاق يـــؤدي الى اتحـــاد بنكين اواكثر وذوبانهما ارداديا في كيان مصـ ـرفي واحد ، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكـــبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل أتمام عملية تكوين المصرف الجديد" [1]

كما يرى البعض [1] ان الاندماج المصرفي هو تلك العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ علـــى بنـــك او اكثـــر بواسطة مؤسسة مالية اومصرفية اخرى، بحيث يتخلى البنك البمندمج عادة عن استقلاليته ويدخل في البنك الدامج ويصبح مصرفا واحدا ويتخذ المصرف الجديد اسما جديدا عادة اسم المؤسسة الدامجة اواسم مشـــترك بينـــهما ، وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج ويعتبر التوسع في الا ندماج المصـــرفي وتكوين مصارف عملاقة من أهم السمات المعاصرة للعمل المصرفي في ظل العولمة المالية.

2/1 هدف الاندماج :

تهدف البنوك من وراء عملية الاندماج إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية وهي:

1المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمـ ـتعاملين ويتحقق ذلك بتقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة ، وبتسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل.

2 – خلق وضع تنافسي افضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد ، وخلـــق فـــرص استثماراكثر عائدا واقل مخاطرة .

3 –احلال إدارة جـ ـديدة اكثر خبرة تؤدي وظائف البنك بدرجة اعلى كفاءة ، وبالتالي تكسب المصرف الجديد شخصية اكثر نضجا واكثر فعالية من جانب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في البنوك السابقة

4الاحـ ـاج والمزج بين المؤسسات المصرفية سوف يؤدي إلى توفير رؤوس اموال ضحمة ، القدرة علـ ـى تحمـــل المخاطرة الناتجة عن الودائع والقروض المقدمة ، تحسن مستوى اليد العاملة نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيـــد ، القدرة الفائقة على الاتصال بفضل وجود المعلوماتية وشبكة قوة المعلومات المرتبطة بأنظمة الاتصال المختلفة بمـــا فيها ا لأنترنيت ....إلى غير ذلك .

1 - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك: الدار الجامعية ،مصر2001 ،ص153

3/1 : انواع الاندماج المصرفي

للاندماج المصرفي ، انواع متعددة ولكل منها دواعي استخدام فهناك اندماج مصرفي من حيث طبيعـــة نشـــاط الوحدات المندمجة ، وهناك اندماج من حيث العلاقة بين إطراف عملية الاندماج .

أولا : الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات ألمند مجة وفيها نميز نوعين :

1- الاندماج المصرفي الافقي : وفيه يتم بين بنكين او اكثر يعملان في نفس نوع النشاط او الانشطة المترابطة فيما بينها مثل البنوك التجارية ، بنوك الاستثمار و الاعمال ، والبنوك المتخصصة

2 –الاندماج المصرفي الرأسي : وهو الاندماج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفـــة مـــع البنـــك الرئيسي في المدن الكبرى ، وهناك الاندماج المختلط وا لذي يتم بين بنكين اواكثريعملان في انشطة مختلفة وغـــير مترابطة فيما بينها، مثال ذلك الاندماج بين بنك تجاري وبنك متخصص .

ثانيا : الاندماج المصرفي من حيث أطراف عملية الاندماج : وفيه نميز ثلاثة انواع :

1- الاندماج المصرفي الإرادي والذي يتم بموافقة كل من ادارة ا لبنك الدامج والبنـــك المنـــدمج مـــع الموافقة من طرف الحكومة (السلطة النقدية) بينها يقوم البنك الدامج بشراء أسهم البنك المندمج ، إما عن طريق السداد النقدي أو تقديم أوراق مقابل قيمتها مثل السندات أو الأسهم ونشير إلى أن السلطات النقدية تشـــجع في كثير من الدول مثل هذا النوع من الاندماج

2- **الاندماج المصرفي القسري (الاجباري):** ويتم هذا الاندماج نتيجة لتعثر أحد البنوك ممـــا يضـــطر السلطات النقدية في العديد من الدول إلى الاندماج الاجباري بحيث تعثر أحد البنوك (الافلاس والتصفية) يستلزم إدماجه في إحدى البنوك الأخرى الناج حة، واللجوء إلى هذا النوع من الاندماج يتم بصفة استثنائية طبقا لظروف تحددها السلطات النقدية من أجل خدمة الاقتصاد الوطني.

ولتشجيع هذا الاندماج يرفق بقانون يشجع البنوك مقابل إعفاءات ضريبية أو عن طريق مـــد البنـــك الـــدامج بالقروض المساعدة مقابل تعهده بتحمل كافة الالتزامات الخاصة بالبنك المندمج.

ثا نيا : شروط الاندماج المصرفي:

هناك عدة شروط يجب ان تتوافر لنجاح الاندماج المصرفي ومن اهمها : [2]

1- ان تتوافر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي

2 ~~-~~ يتم وضع تصور عملي لم راحل عمليات الاندماج المصرفي يتضمن الاعداد وتهيئة البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج

1- صفوت عبد السلام عوض الله ، الاثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2003 ص 98
2- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع سابق، ص ـــ 173

3- ا ن يتم اختيار المصرف الجديد والعلامة التجارية ، ومجلس الادارة والخدمات
4- ايجاد التنسيق الفعال بين وحدات البنوك المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات
5- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج المصرفي .

1/2 : ضوابط نجاح الاندماج المصرفي

1- ضرورة توافر كل المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية ا لتحول نحو مصرف جديد ، وذلك من خلال تقديم كل البيانات التفصيلية عن كل بنك مندمج
2- تقديم دراسة كاملة عن النتائج المتوقعة من الاندماج المصرفي والجدوى الاقتصادية والاجتماعيـــة لـــه ويكون ذلك تحت اشراف السلطة النقدية (البنك المركزي) من حيث سلامتهاومدى دقة نتائجها
3- ان يسبق الاندماج المصرفي عملية اعادة الهيكلةالمالية والادارية للبنوك الداخلة في عملية الاندماج ويتطلـــب ذلك علاج مشاكل معينة مثل العمالة الزائدة واختلال السيولة والمراكز المالية
4- عدم اللجوء الىالاندماج الاجباري للبنوك الافي حالات الضرورة
5- ضرورة توافر مجموعة من الحوافز المشجعة على الاندماج المصرفى مثل الاعفاءات الضريبيةوغيرها
6- دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في هذا المجال لمعرفة الدروس المستفادة منها وامكانية تطبيقـــه علـــى حالات الاندماج في البنوك المحلية .
7 -لنجاح الاندماج المصرفي ينبغي على المصرف الجديد ا ن يتصف بالشمولية (بنوك شاملة) [1] وذلك لتســـاير التغيرات والتطورليزداد ويتعاظم دورها في النشاط الاقتصادي وتحقق معدلات نمو مرتفعة وذلك بان تقوم بـــاداء وتقديم كافة الانشطة والخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية ووظائف تنموية [2] :

1/7 : وظائف تقليدية مثل قبول الودائع ومنح القروض و أداء الخدمات المصرفية المتعلقة بالنشاط التجـــاري كفتح الاعتماد المستندية وإصدار خطاب الضمان وتحصيل الشيكات وإجراء التحويلات .

2/7 :وظائف غيرتقليدية مثل المبادلات والعقود الاجلة والتأجيرالتمو يلي والخد مات الشخصية ونشاط أمنـــاء الاستثمار واعداد دراسات الجدوى واداء عناصر الترويج اللازم للمشروعات ، وكذلك الدمج والتوريق والوساطة وادارة كل من الاكتتاب في الشركات وصناديق الاستثمار واعمال الوساطة في مجالات التأمين والشحن .

3/7 :وظائف تنموية مثل المساهمة في إقا مةالمشروعات الأستثمارية في مختلف النشاطات والقطاعات ، وتمويلها وتابعتها اداريا وضمانها لدى الغيروالاشتراك في تمويل إنشاء المجمعات الصناعية المتكاملة والمدن المتخصصة .

4/7 : القيام بدور فعال في تشجيع التصدير وتنشيط سوق الاوراق المالية ودعم الصناعات الصغيرة .

1- أنظر: عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، الأسكندرية، 2000

2- اتحاد المصارف العربية، فبراير2000 ص - 100

2/2 : العلاقة بين الاندماج المصرفي وخوصصة البنوك :

يثار جدل كبير حول الخوصصة والأندماج، فهل من الافضل ان تسبق الخوصصة الاندماج المصرفي ام العكس ؟ والجدل غير مثار على مستوى الدول المتقدمة لأن معظم تجارب هذه الدول حدثت بين بنوك القطاع الخاص ، كما في الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا، ففي هذه الدول لامجال للمفاضلة بين من يسبق من ؟

اما في الدول النامية فإن الأمر يختلف عن ذلك ، حيث يرى البعض 1 ان خوصصة البنـــوك ينبغـــي ان تســـبق الاندماج ، بحيث يحدث هذا الاندماج على أسس إدارية واقتصادية سليمة وفعالة وان يكون هناك إعادة لهيكلـــة العمالة التي تعتبر العامل الرئيسي وراء ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية بشكل كبير عما هو موجـــود في الـــدول المتقدمة .

ثالثا : الاندماج المصرفي وزيادة القدرة التنافسية :

ان الاندماج المصرفي كما قلنا سابقا هو أحد متغيرات العولمة ، فهو حتمي لزيادة القدرة التنافسية من خلال تحقيق إقتصاديات الحجم والوصول بالوحدة المصرفية الى حجم اقتصادي معين يتيح لها زيادة الكفاءة من خـــلال تخفيض التكاليف وتعظيم الربح ، ومحصلة كل ذلك هو تحقيق النمو السريع والحفاظ على البقـــاء والأســـتمرار وزيادة نصيب الكيان المصرفي الجديد من السوق المصرفية العالمية والمحلية ، ويمكن تلخيص النتائج التي تسفر عنها عملية الاندماج في النقاط التالية :

1- ان الاندماج المصرفي وخاصة فيما بين البنوك الصغيرة يهيئ الفرصة لتحقيق وفورات الحجـــم المتعلقـــة بالتوسع بالأعتماد على التقدم التكنولوجي في عمليات البنك واستقطاب افضل الكفاءات وزيادة الثقـــة الأئتمانية في التعامل مع المؤسسات المالية وغيرها .

2- التوسع في فتح اسواق جديدة وخلق مصادرجديدة للأيرادات وتهيئة الظروف لتنويع الخدمات المصرفية ، مما يؤدي الى تعزيز موقع البنك في السوق المصرفي ودعم نشاطه وزيادة حجم الودائع وتنوع مصادره .

3- خفض التكلفة وزيادة القدرة التسويقية وكفاءة الخدمة المصرفية

4- زيادة القدرة على المنافسة العالمية في إطار تحريرالخدمات المصرفية

5- زيادة القدرة على المخاطرة في ظل سياسة التحرر المالي .

رابعا : امثلةعن الاندماج المصرفي :

ان عمليات ا لاندماج المصرفي عالميا تشمل ليس فقط الاندماجات بين البنوك الصغيرة والكبيرة ولكن تشمل ايضا البنوك الكبيرة الحجم ولها مركزها التنافسي في الاسواق المصرفية العلمية ، كما امتدت عمليات الاندماج عـــبر الحدود بين البنوك والمؤسسات المصرفية بين مختلف الدول ، أي تتم بين بنكين اومؤسستين مصـــرفيتين مخـــتلفتي الجنسية، وخير مثال على ذلك اندماج بنك دويتش الالماني وبانكرز

1- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع سابق، ص ــ 173

تراست الامريكي في سنة 1999 ، وقد بلغت قيمة تلك العملية 9.2 مليار دولار.

وفي سنة 1998 تم اندماج بين شركتين امريكيتين في الخدمات المالية بصفقة قيمتها 140 مليلر دولاروهما شركة سيتكورب المصرفية العملاقة ومجموعة ترافلرزجروب الضخمة للخدمات المالية ، والشركتان إندمجتا لتكوين شركة عالمية يطلق عليها (سيتي جروب بنك) تهدف الى تقديم خدماتها لاكثرمن 100 مليون عميل في 100 دولة [1] .

وفي رد فعل لهذا الاندماج ذكر رئيس اتحاد جمعيات المصارف اليابانيين ان هذا الاندماج يعتبر صدمة له ولليابانيين ، وحسب نفس الرئيس فإنه على البنوك اليابانية ان تبذل مزيدا من الجهد لمنع اموال المستثمرين اليابـــانيين مـــن الهروب الى الاسواق الخارجية .

وهكذا فإن عدد البنوك الامريكية على سبيل المثال في انخفاض مستمر نتيجة الاندماج ، ويوجد عـــددقليل مـــن البنوك التي تسيطر على جزء كبير من الموارد المصرفية

امافي اوروبا فإن إندماج البنوك لها سمات خاصة تعكسها طبيعة هذه الدول من القوميات المحلية وتحزب الحكومات لاوطانها ، رغم اوروبا الموحدة والعولمة .

ومن اهم الاندماجات التي وقعت في اوروبا في سنة 2000 هو الاندماج الذي حصل في المانيا بين بنكين كبيرين وهما " دوستيشة بنك" و" درسدنر بنك" وايضا الاندماج الذي حصل في سويسرا بين يونيو بنك سويزر لاند " و" سويس بنك كوربوريشن " والمعروفين ب:UBS وSBC ‘2‘ .

وفي فرنسا تمكن " بنك ناسيونال " من حيازة " بنك باري با " ، وفي بريطانيا قام "" رويال بنك أول سكوتلاند" بإدماج " ناشيونال ويستمستر بنك ،" وفي إسكندنافيا اعلن " ميريتيال نورون بنك "وهوبنك فنلنـــدي ســـويدي الاصل عن خطة لشراء البنك الدانماركي "يونيدانمارك" ، وعبر السنوات الماضية كانت هناك عمليات إندماج مماثلة في كل من سويسرا وإسبانيا وبلجيكا واللوكسمبورج وإيطاليا .

لقد امتدت عملية الاندماج الى الدول النامية حيث شملت دول في امريكـــا اللاتينية مثـــل الارجنـــتين والبرازيـــل وفنزويلا وكذلك الدول الاسيوية مثل أندونسيا وكوريا الجنوبية وغيرها . كما شملت عملية الاندماج بعض الدول العربية وهي في حاجة الى ذلك سواء على مستوى الدولة الواحدة اوعلى مستوى الدول العربية فيما بينها ، حيث يعتبر الاندماج المصرفي احد الآليات الاساسية لتحقيق سوق مصرفية اكثر تنافسية واكثـــر تكـــاملا . غـــير ان

الاندماجات المصرفية في الدول العربية اقتصرت فقط على الوحدات المصرفية داخل الدولة الواحـــدة و لم تظهـــر اندماجات بين هذه الدول .

1- طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على البنوك ، الدار الجامعية ، مصر ، 1999 ، ص ــ 199ــ203.

2- اتحاد المصارف العربية ، مارس 2000 ص ــ 107

والجدول التالي يظهرحالات الاندماج المصرفي عربيا :

سنوات الاندماج	الدولة	عدد حالات الاندماج	البنك المندمج	البنك الدامج
99/93	لبنان	23حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
99/91	مصر	17حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
98	الاردن	حالة واحدة	الشركة الاردنيـــة للاســـتثمارات المالية	بنك فيلا ولبنان للاستثمار
94	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الاهلي العماني	بنك مسقط
98	سلطنة عمان	حالة واحدة	بنك عمان والبحرين والكويت	بنك عمان التجاري
98	تونس	حالة واحدة	بنك تونس للاستثمارات	الاتحاد الدولي للبنوك
98	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية
97	السعودية	حالة واحدة	بنك القاهرة السعودي	البنكالسعودي التجاري المتحد
99	السعودية	حالة واحدة	البنك السعودي المتحد	البنك السعودي الامريكي
99	البحرين	حالة واحدة	البنك السعودي العالمي	بنك الخليج الدولي

المصدر: إتحاد المصارف العربية ، جانفي ، 1999

ويلاحظ من الجدول السابق ان لبنان كانت اكثر الدول الـ عربية في حالات الاندماج المصرفي، حيث بلغت تلك الحالات 23 حالة في لبنان وحدها، ثم تأتي في المرتبة الثانية مصر حيث بلغ عدد الاندماج فيها 17 حالة. بينما حدثت عملية اندماج واحدة في كل من تونس والمغرب والبحرين ، كما أن هناك حالتي اندماج في كل من سلطنة عمان والسعودية.

وإذا ما قارنا هذه الحالات مع الدول المتقدمة فهي ضعيفة جدا ولا تكاد تذكر، فهي تمثل 0.5 % من إجمالي عملية الاندماج المصرفي العالمية . ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا مســـت عمليـــة الانـــدماج 9000مؤسسة مصرفية في سنة 1992ثم 7000في سنة 1998بعد أن كانت 13000مؤسسة مصرفية، ودولة مثل فرنسا كان لديها حوالي 800 بنك أصبحت 450 مؤسسة مصرفية ثم وصـــلت إلى 30 بنـــك ومؤسسة مصرفية وذلك لنفس الفترة.

خامسا : موقع الجزائر من الاندماج المصرفي :

نلاحظ من الجدول السابق ان الجزائر لم يرد ذكرها في هذا الجدول ، وهذايعني انه لم يحدث أي إندماج علـــى الرغم من انه يوجد في الجزائر بنوك عمومية وبنوك خاصة، خاصة هذه الاخيرة يمكن ان يحدث فيها اندماج على غرار باقي الدول ، الهدف منه زيادة المنافسة والقيام باعمال البنوك الشاملة ، يمكن ذكرانواع البنوك في الجزائر: [1]

1- البنوك العمومية: وهي تتمثل في :

- صندوق التوفير والاحتياط – cnep والذي اصبح بنكا بتاريخ 6افريل 1997
- القرض الشعبي الجزائري cpa
- البنك الخارجي الجزائري BEA
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
- بنك التنمية المحلية BDL
- البنك الوطني الجزائري BNA
- البنك الجزائري للتنمية BNA
- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية CNMA ، تم اعتماده في 6افريل1997:

2- البنوك الخاصة : لقد سمح قانون ا لنقد والقرض قانون 10/90 بانشاء بنوك خاصة، تتمثل البنوك الخاصةفيما يلي : - الخليفة بنك وتم اعتماده في27 جويلية 1998 وتم سحب الاعتماد منه في شهر ماي 2003 .[2]

- بنك الصناعة والتجارةBCIA تم اعتماده في 24 سبتمبر1998 وتم سحب الاعتمـــاد منه وتعيين مصف له في شهر أوت 2003 .[3]

- البنك العمومي المتوسط BGM تم اعتماده في 30 افريل 2000
- CAB (compagnie algerienne de banque) تم اعتماده في 28 اكتوبر 1999 .
- سيتي بنك citi bank وتم اعتماده في 18 ماي 1998
- Arab banking corporation وتم اعتماده في 24 سبتمبر 1998 .
- Natiexis amana banque وتم اعتماده في27 اكتوبر 1999 .
- الشركة العامة Soceite generale وتم اعتمادها في 4 نوفمبر1999
- الريان الجزائري بنك وتم اعتماده في8 اكتوبر2000
- البنك العربي وتم اعتماده في 15 اكتوبر 2001
- BNP Paribas وتم اعتماده في 31 جانفي 2002
- بنك البركة وتم اعتماده في 3نوفمبر 1990

بالاضافة الى وجود مؤسسات مالية مثل نيوبنك وتم اعتماده في 7ماي 1995 ، ومونة بنك والذي تم اعتماده في 8 اوت 1998، والبنك الجزائري الدولي والذي تم اعتماده في 21 فيفري 2000 .

وتتميز البنوك العمومية الستة بانها تسيطر على تمويل الاقتصاد الوطني ، حيث تتحصل على 90%

1- Abdelkrim naas; Le systeme bancaire algerien; m, L, France , 2003 ,P-280-283

2،3 – محمـــد لكســـاس ، محـــافظ بنـــك الجزائـــر، التطـــورات الاقتصـــادية والنقـــد يـــة في الجزائـــر، 2002،ص- 15 -16

من الموارد وتقدم 95% من القروض ، بينما البنوك الخاصة حصصها في السوق ضعيفة وذلك للاسباب التالية:

1- انشاء البنوك الخاصة جاء متأخرا

2- البنوك والمؤسسات المالية الاجنبية هي في حالة انتظاروملاحظة السياسة الجزائرية في ميدان الاصلاحات الاقتصادية بصفة عامة ، والاصلاحات البنكية بصفة خاصة

3-تتميز البنوك الوطنية الخاصة بانها توجه اعمالها بصفةاكبر نحو تمويل العمليات الـ تي تتميز بالمضاربة والمردوديـــة السريعة (تمويل الواردات) Financements des Importations .

4- هناك تمايزبين البنوك الوطنيةالخاصة والبنوك الخاصة الاجنبية فيما يخص السوق النقدية ، بحيث لايسمح للاولى بالدخول الى هذه السوق بعكس الثانية .

5-نلاحظ من التحليل الـ سابق ان بعض البنوك الخاصة قد تم سحب الاعتماد منها وهذا سوف يؤدي الى سحب ثقة المتعاملين الاقتصاديين وطنيين كانوا ام أ جانب من بقية البنوك الاخرى لاسيما منها البنوك الفرنسية التي تتعامل مع السوق الجزائرية في مجال التجارة الخارجية والتحويلات المالية والتعاملات المختلفة .

ان هذا التحليل يظهرالتمييز بين البنوك العمومية من جهة والبنوك الخاصة من جهة أخـــرى ، ومـــن هنـــا تـــبرز اهميةالدور الاشرافي الذي يمكن ان تقوم به الحكومة والبنك المركزي (بنك الجزائر) في وضع السياســـات وشـــروط المنافسة للقيام بعملية الاندماج وخاصة من خلال البنوك الخاصة .، وفي هذا الصدد فقد حدد النشور رقم 01/04 الصادر في 28 افريل 2004 الرأسمال المسموح به لتأسيس بنك جديدوهو 2.5 مليار دج اومايعادل 36.4 مليو ن دولار.

ان هذه الزيادة في رأس المال سوف يعزز ويدعم قاعدة راس مال هذه البنوك ، وزيادة حجم أصولها، وهو م ايمكن ان يتحقق من عمليات الاندماج المصرفي بين البنوك الصغيرة، اوبينها وبين البنوك الكبيرة، بحيـــث تصـــل الى الحجـــم الكبير،ممايجعل المصرف قادر على المنافسة، ويتيح له الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا ا لمتقدمة وما يتولد عنـــها مـــن منتجات مالية ومصرفية مبتكرة .

الخاتمة:

لقد بينا في هذه المداخلة أهمية الاندماج المصرفي وشروطه وضوابطه لاسيما كيف يؤثر ويزيد في القدرة التنافســـية ، كما قدمنا أمثلة في الاندماج سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية وبينا أن الاندماج المصرفي إن كان قد طبق في بعض الدول العربية خاصة لبنان وجمهور ية مصر، فإنه في الجزائر لم يطبق لحد الآن على الأقـــل نظـــرا لأن البنـــوك العمومية تسيطر على معظم تمويل النشاطات ، بينما البنوك الخاصة لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب إما لأنها تقـــوم بعملية التمويل في النشاطات ذات الربح السريع ومن ثم لا تحتاج إلى منافسة كبيرة ، وهذا لا يتفق مع ظاهرة العولمـــة الاقتصادية بصفة عامة والعولمة المالية بصفة خاصة . أو لأنها تريد منافسة البنوك الأخرى ولكنها لا تقدر على ذلـــك نظرا لقلة مواردها المالية وتخلف المستوى الفني والتكنولوجي وغياب التنظيم الإداري السليم ، ومن ثم لا مناص مـــن مواكبة العولمة المصرفية بتطبيق الاندماج المصرفي. لأجل ذلك يمكننا تقديم بعض الاقتراحات يمكن أن تساعد الجهـــاز المصرفي الجزائري في عملية الاندماج بصفة خاصة وبالتالي تعزيز المنافسة.

الاقـــــــتـــراحات:

1-تدعيم خوصصة البنوك في الجزائر تحت ضوابط صارمة تحددها السلطات المعنية المتمثلة في بنك الجزائـــر ، لاسيما من خلال هيئاته : مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية وهذا حتى لايتكرر ماحدث لبعض البنوك .

2- ضرورة الاهتمام بتقوية قاعدة راس مال البنوك الخاصة وزيادة حجم اصولها ، وهو مايمكن ان يتحقق من خلال الاندماج المصرفي .

3-**ان الاندماج المصرفي ينبغي** ان يؤدي الى التحول نحو البنوك الشاملة التي تقدم كافة الخـــدمات الـــتي تقدمها البنوك التجارية والبنوك المتخصصة والاستثمارية من خلال بنك واحد وذلك كخطوة مهمة مـــن اجل مواجهة المنافسة المصرفية العالمية، ويكون ذلك بتنويع الخدمات المصرفية وتحسين جودة تلك الخدمات وسرعة أداء الخدمات ودقة المعاملات . خاصة اذا علمنا ان الاقتصاد العالمي الجديد يعتمد على المعلومات وسرعة وفورية الاتصال.

4-**ضرورة تقوية بنك الجزائرودعمه من حيث القدرة الاشرافية** والتنظيمية ليقوم بدوره الفاعل في وضع وتنفيذ السياسة النقدية والمالية والرقابة على الجهاز المصرفي لاسيما البنوك الخاصة

5-تشجيع التوسع في عمليات الاندماج المصرفي فيما بين الجزائر والدول العربية، وكذا الدول الافريقية وذلك من اجل خلق قاعدة مصرفية لمواجهة منافسة البنوك الاجنبية .

6- السماح بدخول مؤسسات مالية غير مصرفية في مجال الخدمات المصرفية لمنافسة البنوك التقليدية، سوف ينعكس على تطور الجهاز المصرفي بصفة عامة ويخلق ديناميكية بين النوعين .

المراجع المستعملة :

1- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، مصر ، 2001 .

3- عبد الحميد عبد المطلب ، البنوك الشاملةعملياتها وادارتها ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2000 .

3- اتحاد المصارف العربية ، فيفري ، 2000 .

3- صفوت عبد السلام عوض الله ، الاثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي، دار النهضه العربية ، القاهره ، 2003 .
4- حمدي عبد العظيم، الاثار الاقتصادية للأندماج المصرفي، ندوة الابعاد الاقتصادية والادارية للاندماج المصرفي، القاهرة ، 1999 .
5- طارق عبد العال ، التطورات العالمية وانعكاساتها على البنوك ، الدار الجامعية ، مصر، 1999 .
6- بن حمودة محبوب ، قراءة في عولمة المصارف ، مجلة آفاق ، جامعة البليدة ، 2003 .
7- محمد لكصاسي ، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، 2000.
8- طارق عبد العال ، اندماج وخصخصة البنوك ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 1999 .
9- زياد رمضان ، محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل للنشر، عمان ،2000 .
10- Abdelkrim Naas , le systeme bancaire algerien , M,L ,France, 2003.